

رابطة الدفاع عن عراقهم



مذكرات
في معركة الحرية

القاهرة



مراکش في معركة الحرية

مقدم

.....

في هذه الظروف التي تجتمع فيها عناصر القوة في الدول العربية لتتألف منها في المستقبل القريب الدولة العربية الكبرى ، نحس نحن أبناء مراکش في مصر بالواجب الشاق الذي تلقيه علينا هذه الظروف ، ذلك انه بالرغم من الروابط المتينة التي تجمع بين الامم العربية في الشرق وفي الغرب ، من الناحية الدينية والتاريخية واللغوية والادبية ، فانه لا تزال هناك فواصل انتجها التاريخ المظلم الذي مرت به هذه الدول قبل العصر الحديث وليس من المعقول في شيء ان يتصور المرء وجودا للمسألة العربية الكبرى الا اذا كان العرب انفسهم على بيته من اجزائها الصغرى .

هذا هو الواقع الذي يدفعنا الى تقديم هذه الرسالة ملخصين فيها تاريخ الحركة الوطنية في مراکش ، هذه الحركة التي جاهدت في صمت اكثر من نصف قرن من الزمان وتحملت خلف ستار كشيء النكبات تلو النكبات ، وهددت في كيانها ، وامتنحت في ايمانها ، وذاقت الوانها من الاضطهاد والظلم فلما ذاقت مثله دولة حتى في عصور الظلام ، وغرضنا هو ان نرسم للقارىء صورة واضحة المعالم عن معركة الحرية في هذه البلاد تساعد على ادراك اليقظة القومية فيها

انا نشعر - كما قلنا - بحاجة القارىء العربي الى فهم مراکش الحديثه خصوصا وان غيوم الحرب بدأت تنحسر عن عالم جديد ، وقد اصابنا هذه الحرب مراکش باهوالتها ، فمن المنطق والعدل ان تجنى ثمار ذلك بعد السلم وذلك بان

يعترف لها بالاستقلال الذي غصبتة فرنسا واسبانيا سنة ١٩١٢ بعد ان تأمرتنا على تحطيم الدولة المراكشية المستقلة . هذه السنة التي تعد محوراً يدور حوله تاريخ الحركة الوطنية في مراكش ، فقد ولدت قبل هذا الوقت بزمن طويل ، يوم شعرت مراكش بان هناك قوة غادرة تتربص بها وبان العاصفة توشك ان تنطلق لتجتاح حريتها واستقلالها . فلقد جاهدت وما تزال تجاهد واصبح من الواضح عجز فرنسا واسبانيا عن القضاء على نزعاتها الاستقلالية فان شعبها الذي نكب في حريته لا يمكن ان ينكب في ايمانه ، ودليلنا هو هذا التاريخ الذي نقدمه

وقبل ان ننقل الى الموضوع يحسن ان نشير الى وضعية مراكش السياسية فنظامها السياسي ملكي مقيد وذلك لان جلالة الملك يستمد سلطته من وثيقة البيعة التي تشتمل على تعهد جلالة بالمحافظة على سيادة الدولة وصلاحة اراضيها والعمل على تطبيق القانون وادخال ما تقتضيه الحاجة من اصلاحات وكثيرا ما عزل الشعب المراكشي سلاطينه بسبب عدم وفائهم بالتعهدات التي بويعوا على اساسها

والملك هو الرئيس الاعلى للبلاد وهو مصدر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي يباشرها بمساعدة مجلس وزرائه والهيئات الفنية المختصة . وقد استطاعت العائلة العلوية التي مر على قيامها ما ينيف على ثلاثة قرون ، ان تكون لها تقاليد خاصة ، كما تمكنت من وضع مجموعة من القواعد والانظمة لكل فرع من فروع الادارة

هذا في الداخل اما في الخارج فقد عقدت عشرات المعاهدات ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين مع مختلف الدول واشتركت في كثير من المؤتمرات الدولية وكانت تحافظ على تعهداتها وتراعى ما تقرره قواعد القانون

الدولى من الحقوق لرعايا تلك الدول فى ~~مراكش~~ مراكش
على ان الدول الاوربية الكبيرة منذ القرن التاسع عشر بدأت تتسابق
للاستيلاء على تلك البلاد لموقعها الجغرافى ولمواردها الطبيعية فسلطت عليها
لبس الفوضى فى داخل البلاد واستعملت نفوذها ضدها فى الخارج وشجعت
رعاياها المقيمين على التمادى فى الاعتداء على حقوق الشعب حتى صار وجودهم
خطرا كبيرا على الدولة . وبذلك تعدى الاجانب الحدود التى رسمت لهم فى
جميع المعاهدات التى عقدت بين مراكش وبين الدول الاجنبية وقد ساءت لهم
على ذلك الظروف غير الملائمة التى احاطت بمراكش فى النصف الثانى من القرن
التاسع عشر . وربما كان اول مظهر للصراع الحديث بين مراكش واوروبا هو
الحرب المراكشية الفرنسية إثر الاعتداء على الجزائر

الفصل الاول عهد الاستقلال

الحرب المراكشية الفرنسية

لم تحسد الجيوش الفرنسية تحتل الجزائر - جارة مراکش وشقيقتها سنة ١٨٣٠ وتشتبك في حرب دامت خمسة عشر عاما حتى بدأت تظهر نواياها نحو مراکش ، ذلك ان هذه الاخيرة اصبحت محصورة بين الجيوش الفرنسية في الشرق والجيوش الاسبانية في الشمال . ومنذ بدأ هذا الحصار اصبحت مركز البلاد حرجا ودقيقا فما كاد يستقر امر فرنسا على الحدود حتى بدأت تثير المشاكل وتضع العراقيل لكي تتمكن بذلك من اضعاف مراکش ، الى ان اعلنت عليها الحرب سنة ١٨٤٤ بحجة انها كانت تعين زعيم الجزائر الامير عبد القادر . ثم ارسلت قطعا بحرية لضرب مدينة طنجة ومدينة الصويرة وصبت عليها وابلا من القنابل واستطاعت بعد الحروب ان تفرض عليها شروطا قاسية عادت عليها بالوبال خصوصا من الناحية الاقتصادية . ومنذ ذلك الحين بدأ المراكشيون يدركون نوايا فرنسا نحوهم وعبر عن ذلك شاعرهم محمد بن ادريس بهذه الابيات يصور لقومه خطورة الحالة ويستنهضهم

من بعده اسام اهل الدين بالشمط	فالشرك من جنات الشرق جاورك
عن دركه فسكرة الشبان والشمط	وعنده من ضروب المكر ما عجزت
ان السكون الى الاعداء من السقط	وانتم القصد لا تبغ في دعة
كيف الحياة مع الحيات في سقط	من يعدم الشر لا يعدم بوائقه

وبعد هذه الحرب استطاعت فرنسا ان تدفع برعاياها الى مراكش باسم التجارة والمصالح الاقتصادية واخذت تلجأ الى وسائل العنف فاعتدت على حدود مراكش البحرية ، كما اعتدت على حدودها الاقليمية ، كثير من المرات ولما لم تحقق اغراضها بقوة السلاح . من ذلك انها ارسلت سنة ١٨٥١ قطعاً بحرية لمهاجمة مدينة سلا الساحلية فاستمرت تضربها ثمانى ساعات والقت عليها ما يزيد على عشرة آلاف قنبلة لمجرد ان السلطان رفض قبول بعض مطالبها

الحرب المراكشية الاسبانية

وفي الوقت نفسه كانت الدولة الاسبانية تنافس فرنسا في هذه الاعتداءات ففي سنة ١٨٥٩ رأت ان الفرصة قد سنحت للبطالة ببعض الاراضي تضمها الى مدينة سبتة . ثم بدأت تسيء الى قبيلة « انجرة » الواقعة عند حدود تلك المدينة فردت هذه القبيلة على هذا الاعتداء بالمثل . وهناك قامت قيامة اسبانيا وطالبت السلطان محمد بن عبد الرحمن بان يسلم اليها اشخاصا معينين من هذه القبيلة لانهم دافعوا عن انفسهم ضد هذا الاعتداء . فابي السلطان ان يخضع لهذا التدخل الصارخ في امر مملكته واندلعت نار حرب قاسية بين الفريقين تحملا معا فيها خسائر فادحة ، ولما كان الاسبان مع ذلك استطاعوا احتلال مدينة تطوان وعجز السلطان عن اخراجهم منها فكان عليه ان يدفع عشرين مليون ريال ثمنا لها . ولما كانت ميزانية الدولة متضعضة بسبب هذه الاعتداءات فقد ابى الاسبان الا ان يرسلوا موظفين الى موانئ مراكش ليشرفوا على اخذ نصف دخلها ويستوفوا بانفسهم المبلغ المذكور

وهكذا اصبحت اسبانيا ايضا تلجأ الى وسائل العنف والقوة لاجل اضعاف

الدولة المرآ كشيية لسكى تستطيع فى الاخير الاستيلاء عليها ، وقد ظل الاسبان محتلين مدينة تطوان اكثر من سنة . استطاع اهل هذه المدينة ان يامسوا زواياهم الاستعمارية فقد غيروا معالمها وحاولوا اغراء اهلها بالمال وانخدعوا ينشرون دعواتهم فى ضواحيها وفتحوا الكنائس واقفلوا المساجد وخيل اليهم ان الوقت قد حان ليفعلوا بمسلى مرا كش ما فعلوه بمسلى الاندلس يوم مثلوا بهم واحرقوهم ولسكنهم لما ايقنوا انهم لا بد تاركوها وانهم لم يستطيعوا ان يخذعوا اهل المدينة عن حريرتهم . بعد ان حاولوا ذلك - قلبوا الحزم ظهر المجن وعاملوهم معاملة قاسية .

بمجرد الحكومة المتفانية

هذان حادثان واضحان لا يدعان اى شك فى ان فرنسا واسبانيا كانتا تتنافسان فى سبيل القضاء على مرا كش وتحطيمها . فاذا اضفنا الى هذين الحادثين ما يتبعهما من الاعتداءات المتوالية والضغط المستمر الذى تعرضت له مراكش من جانب هاتين الدولتين المتنافستين وما كان يلقسه الشعب من هذا النشاط الذى كان يزداد يوما بعد يوم من حيث تدخل فرنسا واسبانيا فى شئون البلاد ، فقد أصبح يشمر بان هناك برنامجا معيناً قد وضع لاغتيال مراكش ، وكانت الحكومة على علم تام بذلك فى عهد السلطان محمد بن عبدالرحمن والسلطان الحسن بن محمد من بعده ، فبذلت مساعي مشكورة فى سبيل الاصلاح الداخلى اذ ادركت ان المحافظة على الاستقلال تستلزم هذا الاصلاح وقد شمل ذلك اصلاح نظام التعليم وارسال البعثات العلمية الى مصر واوربا وتنظيم الجيش على الاساليب الحديثة وتمهين المدن على الحدود والسواحل وتأسيس معامل للسلاح وارسال وفود سياسية الى مختلف مدن اوربا لتنظيم العلاقات معها على

اساس معقول، ونشر العداية في البلاد حتى لا تنتشر اية بلائفة او اقلية . وكان من جملة ذلك المرسوم الذي احمده السلطان محمد بن عبد الرحمن في شأن اليهود ومساواتهم لجميع السكان مسلمين كانوا ام مسيحيين واشرفت الحكومة على الصادرات والواردات اشرفا فروعيت فيه مصلحة البلاد الخالصة حتى لا يكون في استطاعة الاجانب العبث بالاستقلال السياسي بواسطة العبث بالاستقلال الاقتصادي ، وافلحت الحكومة ايضا في تنظيم الامتيازات الاجنبية وسهرت على تنفيذ المعاهدات بروحها حتى لا تستغل في سبيل الاضرار بالبلاد وكانت على اتصال تام بالاحوال في اوربا فعمات على الاستفادة من تضارب النزعات السياسية وهكذا شعرت حكومة مراکش المستقلة بالواجب الملحق على عاتقها تجاه البلاد فبذلت كل ما في استطاعتها لانقاذها

وكان السلطان في ذلك العهد يرجع الى اعيان الامة وكبرائها ليستفيد من خبرتهم ويستشيرهم في مهام الدولة العليا ، وخصوصا فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية والقانونية ، وكان للشعب تأثير على حكومته اذ كان يراقب اعمالها ويوجهها ويدعورها الى ان تتخذ الخطوات الكفيلة بانقاذ البلاد من هذا الوباء الذي يوشك ان ينتشر فيها فقد كان امر الاوربيين على العموم والفرنسيين والاسبانيين على الخصوص يستفحل رويدا رويدا وكان الشعب نفسه يتوجس خيفة من المستقبل فكتب اهل مدينة فاس هريضة الى السلطان الحسن سنة ١٨٧٥ يقولون فيها (ان من ررائنا تدوا يشتهي مواطىء اقداءنا وتنكيس اعلامنا تقتضى اخوق الاسلام ان لا يكون لجموعنا طموح الا اليه ولا تماؤ (الاعليه) وعند ما استفحل امر الاجانب دعت الحكومة المراكشية الى مؤتمر عقد في مديريه سنة ١٨٨٠ واشتركت فيه ثلاث عشرة دولة لا يقاف فرضى الاجانب وقد اسفر المؤتمر عن عقد المعاهدة المعروفة بمعاهدة مدريد حدد فيها بوضوح

مركز الاجانب في مراكش
وهكذا استطاع هذان السلطانان العظيمان ان يسيرا على مصراع شهرهما
ويفلحا في تأخير الكارثة التي حصت بهد ذلك على اننا لا نكاد نقرب من
القرن العشرين حتى يموت السلطان مولاي الحسن ليخلفه ابنه الصغير السلطان
عبد العزيز سنة ١٨٩٤

الامتيازات الاجنبية

كان مركز البلاد اخطر مما كان يظن . لا بسبب التحول الذي طرا على العالم
الدولي فحسب، ولكن بسبب استفحال امر الامتيازات الاجنبية في الداخل ايضا
فقد اصبحت وسيلة فعالة لجأت اليها فرنسا دون اى تحفظ او تورع لاجل
اضفاف سلطة الحكومة الوطنية

ومراكش دولة عريقة في التجارة عرفها الاوربيون في هذا الميدان منذ
القرن السابع عشر فقد كان تجارها يجوبون معظم البلاد الاوربية ولكن شعرت
الحكومة في القرن التاسع عشر بان هؤلاء الاوربيين الذين يقدون على مراكش كتجار
ياتون بحجة ان المراكشيين يذهبون الى اوربا وفطنت الى ان مهمتهم التجارية لم
تكن خالصة وانما كانت تشوبها خدجات سياسية ايضا وربما كانت سياسية مقنعة
ولذلك لجأت الى منعهم من الدخول الى البلاد ومنع الانجار منهم ولكن الدول الاوربية
استطاعت تارة بالقوة وتارة بالضغط السياسي ان تنال حقوقا معينة
ظلت تكبر وتتسع الى ان عقد مؤتمر مدريد السالف الذكر لتنظيم الامتيازات
وباسم حماية التجارة الاوربية في مراكش قرر المؤتمر ان لكل تاجر اوربي الحق
في ان ينيب عنه في البلاد وكما ان من الوطنيين يعفيان من دفع الضرائب فتسابق

التجار الى الحصول على هذا الامتياز تملصا من اداء ما عليهم للدولة حتى إذا ضعف أمر الحكومة في عهد السلطان عبد العزيز استطاعت حكومة فرنسا بالذات أن تستغل هذا النظام الى أقصى ما تستطيع ، فوزعت هذه الوكالة شمالا وبيينا ونشرت بذلك الخراب في البلاد وقد نجمت عن ذلك امور خطيرة ، منها خضوع جزء كبير من أبناء الشعب للنفوذ الأجنبي على العموم والفرنسي على الخصوص ، اذ كان من حق هذه الدول أن تسحب وكالتها من الفرد متى شاءت ، وبذلك يبقى دائما تحت رحمتها تستطيع ان تفعل به ما تشاء لأنه إذا سحبت منه حمايتها تعرض للعقاب بسبب ما يكون قد ارتكب وهو محمي

ومنها تدهور مالية الدولة تدهورا شنيعا بعد أن أصبحت طائفة خطيرة من أبناء الشعب لا تدفع ما يجب عليها من ضرائب ، فاذا أضفنا الى ذلك ما كانت تستنزفه الثورة المدبرة على الحدود من أموال عزفنا لماذا أصبحت الحكومة المراكشية مرغمة على الاستدانة

ومنها تقلص نفوذ الحكومة وعدم قدرتها على نشر المساواة بين افراد الشعب اذ كان اعفاء المحميين من دفع الضرائب على حساب الذين يدفعونها ولا يخفى ما في ذلك من افساد للحياة الاقتصادية والقانونية

أضف الى ذلك ما ينتج عن مثل هذا النظام العدواني من ضياع لهيبة الحكومة وتشجيع لارباب المطامع المادية على الفساد وخضوع أبناء الشعب الواحد لمقادير مختلفة فهو يعد ضربة اجتماعية اخلاقية اقتصادية بقدر ما يعد ضربة سياسية

الاستقلال المنقصر

ما من شك في أن مراكش لم تكن لها طاقة بمقاومة هذه الدول الاوربية

الفتية التي تتدرع بكل وسيلة للتدخل في شئونها الداخلية، فهو صواب بعد ان فقدت السلطان القوى والحكومة الرشيدة بوفاة السلطان مولاي الحسن و، قبل ان نعرض للحالة الداخلية يجمّل بنا ان نشير الى التغيير الذي طرأ على الموقف الدولي كانت الدول الكبرى تتطاحن في سبيل الاستعمار في النصف الثاني من القرن الماضي تطاحنا شديدا وفي طليعة هذه الدول بريطانيا ومانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وكانت الاتجاهات السياسية مضطربة لا يستقر لها قرار فاستطاعت مراکش ان تستفيد من هذا النزاع ولكن في مفتتح القرن بدأت هذه الاختلافات تسوى شيئا فشيئا على اساس تبادل المصالح فيما بينها بواسطة عقد المعاهدات السرية والعلنية

أما فيما يتعلق بمراكش فان اهم المعاهدات التي مست استقلالها مسا صريحا كانت جملها سرية لم تعرف إلا بعد سقوط البلاد او قبل ذلك بزمن قصير وأول هذه المعاهدات معاهدة سرية بين ايطاليا وفرنسا اتفقتا فيها على ان تفض فرنسا النظر عن ايطاليا في طرابلس في مقابل غض ايطاليا النظر عنها في مراكش وذلك في اول نوفمبر سنة ١٩٠٢ ثم الاتفاق الودي الشهير المعقود بين انجلترا وفرنسا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ صوت الدولتان بواسطة كل خلافاتها في مختلف انحاء العالم ومن ذلك ان تطلق انجلترا يد فرنسا في مراكش نظير اعتراف فرنسا باستيلاء انجلترا على مصر. وفي نفس السنة عقدت معاهدة سرية ايضا بين فرنسا وسبانيا اتفقتا فيها على تحديد المنطقة التي سوف تكون من نصيب اسبانيا بعد استيلاء فرنسا على مراكش

أجست المانيا بهذه الاتفاقات فقامت قيامتها وزار الامبراطور غليوم الثاني مدينة طنجة سنة ١٩٠٥ حيث خطب خطبة اعلن فيها تأييد المانيا لاستقلال مراكش

وفي سنة ١٩٠٦ دعا السلطان مولاي عبد العزيز مختلف الدول الى عقد مؤتمر عام لبحث قضية «راكش» وظل المؤتمر قائما من يناير الى ابريل من السنة المذكورة وهو الذي يعرف باسم مؤتمر الجزيرة الخضراء، وقد عرفت المانيا هناك ان منافستها في الاستيلاء على «راكش» قد فازت عليها، اذ لم تؤيد المانيا في المؤتمر سوى النمسا والمجر من بين ثلاث عشرة دولة. وقد اعترفت الدول في هذا المؤتمر لـ «راكش» بالاستقلال كما اعترفت لفرنسا واسبانيا بالمرکز الخاص فيها فقررت انشاء فرقة من الشرطة المراكشيين لها ضباط فرنسيون واسبانيون، وانشاء بنك وطني للحكومة باسم (بنك الدولة المراكشية) يشرف على ادارته اربعة مراقبين تعيينهم البنوك الدولية في انجلترا وفرنسا واسبانيا والمانيا وقررت الباب المفتوح الاقتصادي بحيث تكون كل الدول حرة في ارسال بضائعها الى «راكش» كما منحت فرنسا واسبانيا حق خفر الموانئ على الساحل المراكشي واعطى السلك الديبلوماسي حق التدخل في الضرائب والجمارك والاشغال العمومية وهكذا انحصر النزاع على البلاد بين فرنسا والمانيا فقط بعد ان كان يشمل دولا كثيرة

اما من الناحية الداخلية فقد كان على عرش البلاد سلطان صغير السن لا دراية له بأمور الدولة وفقدت بذلك السلطان المسيطر الخبير وبدأت عناصر الفساد تدب في الحكومة وتعرضت الدولة لاستبداد بعض الوزراء وغفلت العيون عن تلك الدسائس التي كانت تدبر في الخفاء

ولم يكن من مطلق الصدفة ابدا ان تشب ثورة هائلة في ذلك الوقت بالذات عند حدود «راكش» المتاخمة للجزائر حيث يوجد الفرنسيون، فقد أثبت التاريخ انها قامت بتحرير بعض من رجال فرنسا في الجزائر وكان الثائر الذي يلقب بـ (أبي حمارة) وأسمه محمد الجيلاني الزرهوني يزعم أنه نجل السلطان الحسن، وقد ثار في ضواحي

مدينة تازة نحو الى سنة ١٩٠٢ ثم احتل مدينة وجدة وبلاد الريف ، وقد دامت ثورته القوية سبع سنوات ظل يغير فيها على القرى والمدن ويعيث في اراضيها فسادا ويدوخ جيوش السلطان الواحد تلو الآخر حتى كاد يستنزف اسوار الدولة . وهكذا ضعفت سلطة الحكومة وتضعفت مائيتها وأصبح الخطر الاجنبى المستطير يتهددها ويستفحل شهرا بعد شهر حتى اذا وصلنا الى سنة ١٩٠٧ حسرت فرنسا قناعها وزحفت على مدينتى وجدة والدار البيضاء . فلم يعد هناك شك فى ان التدخل الفرنسى مهيمن على أن يصل الى منتهاه

فى تلك الأيام التاريخية الخطيرة شاهدت مراكش حركة وطنية بذل رجالها كل ما يستطيعون فى سبيل انقاذ بلادهم . وكانت هذه الحركة تستند الى نظرية قوامها أن مراكش ان تستطيع انقاذ نفسها إلا إذا ادخلت النظم الحديثة على ادارتها وكان لهذه الحركة صحف قوية على رأسها صحيفة (لسان المغرب) التى ما فتئت تدعو الى هذا اللون الجديد من الإصلاح وتطالب بتحرير المدينتين وإخراج الفرنسيين منها . وتشكلت الجمعيات السرية فى كل انحاء البلاد تحاول أن توحد الصفوف فى وجه الجيوش الجرارة التى توشك ان تنقض عليها ، وطالبت بالحياة النيابية ووضع قانون للعقوبات واهصلاح نظم التعليم وجعله إجباريا وارسال البعثات العلمية الى الخارج وتأسيس الشركات الوطنية وتنظيم الجيش تنظيما يتلاءم مع ظروف البلاد الحرجة . وسرعان ما انتشرت هذه الحركة انتشارا واسعا وأخيرا وجدت من يتزعمها ويقودها ويحرف بها الى العاصمة سنة ١٩٠٧ فى شخص السلطان مولاي عبد الحفيظ ولم تكدم تدخل السنة التالية حتى كان سلطان مراكش هو أحد زعماء الحركة الوطنية فيها

وقد جاء السلطان الجديد بارادة الشعب لتنفيذ رغبات الشعب إذبايعته الامة على أسس منها :

- ١ - تحرير مدينة وجدة ومدينة الدار البيضاء من يد الفرنسيين
- ٢ - ادخال الاصلاحات الحديثة على مختلف مرافق البلاد
- ٣ - التحرر من قيود مؤتمر الجزيرة الخضراء السالف الذكر
- ٤ - القضاء على الامتيازات الاجنبية

وقد استقبلت الصحافة المرآة كشيعة السلطان الجديد استقبالا رائعا ورأت فيه المنقذ الموعود ولتسمع الى صحيفة (اسان المغرب) وهي تخاطبه : (والذي نرجوه منه اولا قبل كل شيء هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا ، وان يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية ، ويقرب اليه ذوى العقول الراجحة والافكار الحرة الراقية وليحترز من الرشاقة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ويحولون بينهم وبينه ، وفي بلاطه الشريف من هذه المكروبات جيش كبير) (...) وبما ان بدا واحدة لا تقدر على انهاض شغب من وهدة سقوطه ، ولا على اصلاح ادارة كادارة حكومتنا فيجب ان تكون الايدي المتصرفة والعقول المفكرة كثيرة متكاتفه على العمل وعلية فلامناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجاس النواب واعطائها حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسالمة والمسيحية) وحقق السلطان عبد الحفيظ حسن ظن الصحيفة به فشرع في وضع نظام جديد للبلاد وانصبت اصلاحاته بنوع خاص على الجيش ، ففي ظرف سنة واحدة من توليه العرش استطاع ان يسحق (ابا حمارة) الدعي وان يأسره ويعدمه ، كما عطف على الحركة الدستورية فشكل لجانا لدراسة موضوع الدستور والاصلاحات القانونية فانتبت من وضع مشروعاتها في أواخر السنة المذكورة وكان يمثل في أربعة قوانين : نص الدستور وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية وقانون العقوبات . على ان يؤسس برلمان ذو مجلسين ، وهكذا تضافرت الجهود على انهاض البلاد

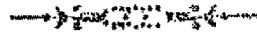
في وجه الاستعمار ولكن لم يكتب لهذه الحركة ان تؤتي ثمارها المادية لان
النهاية كانت قد اصبحت محقومة

عند ما نصل الى الفصل الاخير من هذه المأساة نجد نزاعا خطيرا قد نشب
بين المانيا وفرنسا في سبيل الاستيلاء على مراكش كاديصل بهما الى الحرب، ولكن
في الاخير لم تجد المانيا بدا من الخضوع لانها لم تكن قد استكملت برناهاج تسليحها
بعد، ونالت في مقابل ذلك قطعة من بلاد السكوتلندا

وهناك التفتت فرنسا الى مراكش وهي مطلقة من كل قيد لتجهز على
هذه الدولة التي ظلت تعمل على اضعافها عشرات السنين .

وقبل ان نترك هذا الفصل عن عهد الاستقلال لا بد من الاشارة الى انه اذا
لم تكن تلك المجهودات قد افلحت في انقاذ البلاد نهائيا من السقوط فانها قد
افلحت في تاخير الكارثة، وبذلك استطاعت البلاد ان تبدأ نهضتها مبكرة ولو
جاءت فرنسا الى مراكش قبل سنة ١٩١٢ وشعبها غافل لسكان من الممكن ان
تكون للحماية نتائج سيئة بالنسبة للقومية المراكشية ذاتها واذن فلنا ان ننظر الى هذه
الحركة على انها نجحت بعض النجاح في اداء رسالتها وما من شك في ان هذا قد كان من
الاسباب التي جعلت مراكش تقاوم الحماية من يوم ان اعلنت الى الآن مقاومة
لاهوادة فيها

الفصل الثاني عهد الحماية



فرضي الحماية

ظلت الحوادث السالفة الذكر تضغط على أنفاس الاستقلال إلى أن أزهقتها ووجد السلطان عبد الحفيظ نفسه عاجزا عن أي تصرف سنة ١٩١١ وشعر الشعب بأن النهاية قريبة فحاول أن ينقذ نفسه ، وانطلقت الثورة المسلحة من عتاتها في ظروف غامضة لا سبيل إلى الحكم عليها الآن ، ودقت الساعة الرهيبة وأخيرا زحف الجيش الفرنسي الذي ظل قواده يعملون في غير ماملل وباصرار مخيف على إضعاف هذه البلاد منذ احتلال الجزائر ، وقدمت الحكومة الفرنسية المنتصرة إلى الحكومة المراكشية المنهزمة مشروع معاهدة الحماية لتوقيعها ، وهي معاهدة أملاها المصيوبو انكاريه وقدمها إلى حكومة مراكش لا لتناقش كما تناقش المعاهدات ولكن لتوقع فحسب ، فهي معاهدة أسكره السلطان عبد الحفيظ على توقيعها ، ويتجلى هذا الاكراه فيما يلي :

١ - ان فرنسا مهدت لمعاهدة الحماية بأعمال سياسية وعسكرية ما يقرب من قرن من الزمان

٢ - أن هذه المعاهدة إذا كانت تحمل توقيع مولاي عبد الحفيظ فان تاريخ هذا السلطان كله يدل على انه كان شديد المعارضة في توقيعها

٣ - أن المعاهدة وقعت بعد أن تم الاحتلال العسكري وسيطر الجيش

الفرنسي والجيش الإسباني على أهم المدن في البلاد
٤ - ان السلطان عبد الحفيظ التزم في عقد البيعة بالعمل على انقاذ مراكش
من جيوش الاحتلال ، وبعدم التقيد بأية معاهدة تمس استقلال البلاد ، فهو
لا يملك حق التوقيع على معاهدة التزم لشعبه في نص البيعة بعدم توقيعها
٥ - ان المولى عبد الحفيظ ماطل في توقيعها بالفعل ما يقرب من الستة
بالرغم من الضغط العسكري ، لأنه كان على علم تام بمشاكل فرنسا الداخلية
والخارجية ، وكان ينتظر حربا عالمية تنقذه من هذا التوقيع ، ولكن ظهر له
أخيرا أن آماله أضغاث أحلام فاضطر لتوقيعها ، والجيوش الفرنسية تسكتفه
من كل جانب

٦ - أنه تنازل عن عرشه لأنه لم يستطع أن يفي للشعب بالوعد الذي التزم
به في عقد البيعة كما يفهم من نص الرسالة التي تنازل بها عن العرش
٧ - ان الشعب المراكشي الذي لم يؤخذ رأيه في هذه المعاهدة وهو صاحب
الكلمة الأخيرة فيها - قد عارضها بكل ما يملك من قوة منذ ان فرضت عليه ،
ويتمثل ذلك في ثورة الجيش سنة ١٩١٢ وحرب الجنوب التي استمرت منذ ذلك
الحين الى سنة ١٩٣٤ وحرب الأمير محمد عبد الكريم الخطابي من سنة ١٩٢١ الى
١٩٢٦ ثم يتحثل في الثورات السياسية التي اريق فيها الدم المراكشي سنة ١٩٣٠ و
٢٣ و ٢٤ و ٣٦ و ٣٧ و ١٩٤٤ وقد أعلنت الأمة بأسرها في هذه السنوات
المختلفة مطالبتها بالغاء الحماية واسترجاع الاستقلال

الحماية صفة الوصية النظرية

تقوم معاهدة الحماية على أساس أن فرنسا تم بالنظام في مراكش لأنه

جوهري بالنسبة للنظام في الجزائر، فهي لكي تضمن رقي المراكشيين ورفاهيتهم وإصلاح أحوال بلادهم لا مناص لها من أن تشرف بنفسها على هذا الإصلاح مقدمة معونتها الصادقة وواضحة خبرتها تحت تصرف الحكومة المراكشية وتعد المعاهدة من سلطة الحكومة القومية على النحو التالي :

١ - حق فرنسا في مشاركة حكومة مراكش ومساعدتها على ادخال الإصلاحات العامة على مرافق الدولة الثقافية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية . . . الخ
٢ - السماح لفرنسا بالاحتلالات العسكرية الضرورية لانقاذ الثورة القائمة ويكون ذلك بشورة السلطان

٣ - تتولى فرنسا تمثيل مراكش في الخارج وحماية مصالحها
٤ - تمتنع السلطان من عقد أى قرض أو معاهدة دولية دون رضى الحكومة الفرنسية

هذه هي أهم القيود التي قيدت بها الحكومة الوطنية، وهي - ولا شك - قيود جائرة، ولكنها في نفس الوقت لا تعنى مطلقا إعطاء فرنسا الحق في الحكم المباشر، ولقد وصف ذلك المسيوبوانكار به نفسه، وهو واضح مشروع الحماية (الحماية وحدها تطابق المعاهدات الدولية وهي مغايرة تمام المغايرة للحكم المباشر) فمشاركة فرنسا في الإصلاحات العامة، وخصوصا الاجتماعية والثقافية والقانونية يقصد به أن يكون ذلك لمصلحة مراكش وحدها، لا تراعى فيه أية مصلحة فرنسية، فهي مجرد مساعدة تقدمها الحكومة الفرنسية لا تحسب وسيطرة كما هو حاصل بالفعل

والاحتلال العسكري مقيد بالضرورة - بقطع النظر عن أن فرنسا كان لها ضلع في قيام الثورة - يزول بزوالها، وتستشار فيه الحكومة الوطنية بحيث لا يكون أمره هو كوالى الفرنسيين وحدهم كما هو حاصل بالفعل

وتمثيل مراکش في الخارج لا يعني أنها تنازلت عن سيادتها الخارجية تماما وأسندت لفرنسا حق البت في كل مصالحها في الخارج سواء كانت مصالح مادية أو معنوية، فهي قائمة بالفعل وتابعة لحكومة مراکش التي يمثلها ممثلو فرنسا وليس هذا بالغريب في الحياه الديبلوماسية اذ توجد دول مستقلة تنيب عنها ممثلي دول اجنية لظروف خاصة

ولسنا نشك في أن مناقشة مثل هذه المعاهدات التي يملها القوى على الضعيف ضرب من العبث، ولكن لا مناص من هذه المناقشة عند تحديد الوضع الصحيح لمراكش كما هو في المعاهدات ووضعها كما هو حاصل بالفعل

الحماية من العهبة الواقعية

لم تكدر فرنسا واسبانيا تشبتان اقدامها في مراکش حتى تجاهلتا تجاهلامريعا أن للبلاد حكومة شرعية، وبدأتا تتصرفان وحدهما في كل كبيرة وصغيرة دون أن تصكون هناك استشارة بل دون ان يكون هناك مجرد إعلام يستأنس به ويقضى به الذوق السليم في عالم الحكومات وبكلمة واحدة فان التدخل الفرنسي والاسباني يشمل كل مرافق الحياة دون استثناء

فن الناحية السياسية ليس للمراكشيين أي رأي فيما يتعلق ببلادهم والأوامر النافذة في كل شيء مستمدة من دار الإقامة العامة في المنطقتين، فليس هناك انتخابات ولا قواعد ثابتة تحكم على أساسها البلاد، ومصالحه فرنسا واسبانيا تقدم على مصلحة مراکش في كل شيء، فالحكم ليس من الشعب ولا الى الشعب ولا بواسطة الشعب، واذن قابسط قواعد الديمقراطية، هذه القواعد التي حارب في سبيلها ابناء مراکش عشر سنوات في حربين عالميتين لا وجود لها في هذا البلد

ونجد فرنسا وامبانيا مسيطرتين على البلاد من الناحية الاقتصادية بشكل يدفع بها يوما بعد يوم نحو كارثة لا مثيل لها. وذلك ان خيرات البلاد ومنتجاتها تقع تحت تصرف الدولتين المطلق. وهما تعملان للقضاء على الجانب السياسى بواسطة القضاء على الجانب الاقتصادى طبقا للبدا القائل بان الرخاء الاقتصادى هو روح النضج السياسى. وهكذا باتت المعادن والمزارع والمنتجات والغابات والمياه الإقليمية وكل المصادر الاقتصادية فى البلاد تستغل فى سبيل القضاء عليها وتقوية المسيطر وخضوع الاستيراد والتصدير لمصلحة خارجة عن المصلحة المراكشية.

اما الادارة فان الفرنسيين والاسبانيين هم الذين يحتلون ارقى الوظائف فيها ولا يشغل المراكشى الا الوظائف الثانوية التى لا خطر لها، وقد استفحل امر الادارة فى البلاد الى درجة ان الحكومة الشرعية اصبحت مشلولة اليد امامها وبينما تنص معاهدة الحماية على ان هذه الحكومة المسئولة امام جلالة الملك هى صاحبة الكلمة، والحقيقة هى انه لا يمكن تنفيذ اى شىء الا بواسطة الفرنسيين والاسبانيين، ولذلك فان جميع المشروعات الاصلاحية التى توافق عليها الحكومة تقبر فى الادارة.

اما من الناحية القضائية فان الفرنسيين والاسبانيين يحرمون على عدم تطور القضاء الاهلى لى يترعرع على حساب القضاء الاجنبى والاصلاحات التى ادخلت عليه تافهة جدا بالنسبة لما هو فى حاجة اليه، والقاضى الوطنى ما يزال الى اليوم يتقاضى اجرته من المتحاكمين مباشرة، وبهذه الطريقة يشجع الفرنسيون والاسبانيون على بذر الفساد فى ساحات العدالة.

ويظهر لنا فساد نظام الحماية الحالى بشكل مزعج فى الناحية الاجتماعية حيث يندل الحامى كل جهوده فى سبيل ايقاف النمو المستمر، فليست هناك حريات

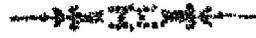
عامه ولا صحف عربية ولا نواد ولا جمعيات ، والاحزاب الموجودة لا تستطيع
أن تظهر أى نشاط مع ملاحظة أن البلاد فى حاجة ماسة الى تشجيعها على
الاصلاحات الاجتماعية ومع ملاحظة ان الفرنسيين والاسبانيين يعتقدون ان
التطور الاجتماعى خطر على نفوذهم ، ولذلك فانهم يبذلون جهودا جبارة لكي
تبقى مظاهر البلاد محصورة فى دائرة تقليدية لا تتفق مع الحياة الحديثة ، وهم
يمنعون كل شخص يريد ان يدخل اى تغيير على الاسلوب القديم الذى كان
صالحا فى يوم من الأيام ، كما ان الخدمات الاجتماعية طفيفة جدا اذا
قيست الى الضرائب الفادحة التى يدفعها المراكشيون لسلطة الحماية
وتنظر السلطة الأجنبية الى كل نشاط اجتماعى سواء كان رياضيا أو ثقافيا
و انسانيا بعين الحذر والارتياب ، كل ذلك طبقا لقاعدة استعمارية مقررة
هى ان بقاء ما كان على ما كان هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار نظام
الحماية وان رفع مستوى الحياة الاجتماعيه خطر على الحامين
وفى ميدان التعليم نجد ان الحماية الثنائية قد سعت الى تشتيت برامج حتى لا
توجد فى البلاد عقلية مستقرة ، هذا مع ملاحظة ان المدارس قليلة بحيث بات
اليوم مليونان من الاطفال المراكشيين محرومين من التعليم ، فليس فى البلاد كلها
سوى ثلاث مدارس ثانوية حذف منها أخيرا قسم البكالوريا ، ولا نجد فى المدن
الكبرى سوى مدرستين ابتدائيتين او ثلاثة ، وتمنع السلطة الأجنبية تسرب
الاتاج الفسكرى من البلاد العربية . كما عهدت الى فرض ضرائب فادحة على
التعليم الحر لكي تقهض بذلك على النشاط الواسع الذى يقوم به فى مراكش
ومنعت الطلبة من مغادرة البلاد لمواصلة دراستهم فى الجامعات المصرية والاوربية
ولولا التعليم الحر الذى يشرف عليه أبناء الشعب لما كان فى استطاعة المراكشيين

ان يتطوروا فهو يبذل مجهودات جبارة لانقاذ البلاد من ظلمات الجهل بالرغم من
مخاربة الفرنسيين والاسبانيين لهو بالرغم من أنه لا يجوز المراكشي أن يفتح مدرسة
سرية ثانوية . ويكفي ان نقول ان سرقة التنوير نفسها سرقة سرية في مراكش
المحمية

كل هذا ليس سياسة متعلقة بظرف من الظروف قد تتغير مع تغير الزمان كما
يحصل في سائر البلاد ولكنها سياسة قائمة على أصول ثابتة لا تقبل التغيير ولم
يدفع الفرنسيين والاسبانيين إلى تقرير هذه المبادئ الا تيقنهم من ان نزوع
الشعب المراكشي الى التطور ليست له نهاية

الفصل الثالث

الثورة المسلحة ضد الحماية



ثورة فاس وهزب الجنوب

هكذا تغيرت الامران في البلاد، وأصبح على الوطنية المرا كشيء أن تدخل في طور جديد مخفوف بالأخطار، فقد كانت مهمتها في الماضي إصلاح البلاد وارشادها في ظل الحسكرومة الوطنية المستقلة، أما الآن فان كل شيء قد أمسى واصبحت مهمتها مكافحة الاحتلال الاجنبي الفاصب . وتخليص البلاد من ويلات الاستعمار المقنع خلف معاهدة لم تسكن في يوم من الايام غير حبر على ورق وقد شهدت مرا كش عند سنة ١٩١٢ ثورات مسالحة امتدت الى سنة ١٩٣٤ ظل فيها هذا الشعب الذي لم يعرف سوى الحرية منذ فجر التاريخ يقارع بالاسلحة اليدوية البسيطة الاسلحة الجهنمية الثقيلة أكثر من عشرين عاما، ثم تطورت هذه المقاومة ولجأت إلى الوسائل المدنية دون أن ينالها كلال أو تعيد عن نزوعها إلى الحرية والاستقلال ودون أن تزيد المعتدى إلا تماديا في العدوان وكان من جملة الاعتداءات التي اعدتها فرنسا على مرا كش أنها استولت على الجيش وأرادت أن تحوله إلى فرقة فرنسية فجعلته يخضع لقوادها وأسامت معاملة الجن إذ بدأت تنظر اليهم كما اعتادت ان تنظر إلى جنود المستعمرات، وكان الضباط الفرنسيون الذين تربوا في المستعمرات الفرنسية غلاظ الأكباد، يمتنون الجنود ويتحكمون فيهم فسرت مؤامرة خطيرة نتيجة لذلك في فرقة معسكرة بمدينة فاس

يتكون أفرادها من ثلاثة آلاف جندي ، وفي الليلة الفاصلة بين ١٧ و ١٨ ابريل سنة ١٩١٢ أى بعد توقيع معاهدة الحماية بأقل من عشرين يوما تسلم الجنود المتآمرون من مضايقهم ، وانقضوا على هؤلاء الضباط - وكانوا ممن يملكون أعلى رتب الجيش الفرنسي . وقتلوه جميعا وعددهم ٦٨ ضابطا ، ثم خرج الجيش من الممسك واستولى على معظم المدينة وطارد الفرنسيين في كل مكان . ثم استفحل أمر الثورة في الأيام التالية نظرا لانضمام الجمهور إليها ، ولما وصل خيرها إلى البوادي زحفت القبائل إلى العاصمة وحاصرتها وأصبح مركز الجيش الفرنسي في غاية الحرج ، ولم يمنع الفرنسيين من إخلاء المدينة إلا كثرة جرحاهم وقتلاهم . ثم بعد ذلك وصلت النجدة الفرنسية ، فاشتبك الفريقان في معركة قاسية استطاع بعدها الجيش الفرنسي أن يستولى على المدينة من جديد لما كان يملك من المعدات الثقيلة ، غير أن ذلك لم يضع حدا للثورة ، فقد انتقل الجنود الوطنيون إلى الجبال حيث واصلوا القتال

وفي نفس الوقت زحف ثلاثة من كبار قواد الجنوب على مدينة مراکش واحتلوها في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٢ ثم بدأوا يستعدون للزحف على منطقة (الشاوية) ولما وصل الجيش الفرنسي إلى تلك المناطق قامت معركة حامية بين الجانبين أسفرت عن استيلاء الفرنسيين على عاصمة الجنوب

غير أن ذلك كله لم يكن ليقتضى على حرب العصابات التي ظلت تشنها فرق مسلحة على الجيش الفرنسي طيلة عشرين سنة كاملة في المناطق الجبلية المحصنة حيث بذل الفرنسيون كل جهودهم في سبيل القضاء هايبا دون جدوى . وكانت تلك الفرق تستमित استماتة مرعبة في سبيل الاحتفاظ بحريتها وعدم الخضوع لهذا الجيش الغاصب ، فاجاب الفرنسيون على ذلك بالالتجاء إلى وسائل الإرهاب فسكانوا يشنون الغارات المركزة العنيفة على قبائل عزلاء تنسف كل ما فيها ، ولا

ذنب للقبيلة إلا أن شبابها فضضوا نكراتهم ودافعوا عن حرية بلادهم وقد أبدى أبناء مراكش في هذه الوقائع من ضروب الشجاعة ما أضفى على حرب المناطق هذه لونا من خيال البطولة يشبه الاساطير ، كان الفتيان في بعضها يقفن بالبنادق في وجه الفرق الفرنسية يتبادلان معها الرصاص ويماربنها في استماتة الى أن يفنن عن آخرهن أو يهزمن الفرقة، وقد وجدت الأفلام السينائية في هذه الحرب مادة خصبة تقدمها للجسمور عن البطولة المغامرة والدفاع عن الحى

الحرب السريفة

وبينا كانت الجيوش الفرنسية تحاول ان تثبت أقدامها داخل البلاد وتحمل المراكز العسكرية اللازمة لتنظيم العمليات الحربية ضد القبائل الثائرة والعصابات المعتصمة بالجبال كانت نذر الحرب العالمية الاولى تتراعى في الاثق ، كما كانت أعمال الجيوش الفرنسية في مراكش تقابل بعاصفة شديدة من الاحتجاج في صحف المانيا

واندلعت أثناء هذا نار الحرب الكبرى ، وقد كان النزاع الدولى حول مراكش في مقدمة أسبابها . واضطرت فرنسا بسبب انها كما في الحرب العامة الى إيقاف العمليات الحربية التي كانت موجهة ضد المناطق الثائرة وكانت تتوجس خيفة من أن تستفحل الثورة فتفتك بجنود الحاميات التي أقامتها داخل البلاد ، ولذلك أسرعت وزارة الحربية الفرنسية الى إصدار أوامرها لمندوبها السامى في مراكش (ليوتى) بانسحاب هذه الحاميات من الداخل وإقامتها على الشواطىء ولكن ليوتى رفض الامثال لهذه الأوامر وبذل جهده في امداد الحاميات

وتزويدها بالرجال والمعدات ، كما نظم الرقابة الشديدة على السواحي لمنع تهريب الأسلحة للبراكشيين

أما إسبانيا فكانت أثناء ذلك تحاول أن تفرض سيطرتها على شمال مراکش وتخضع لها المناطق الريفية والجبلية الثائرة ، وما كادت جيوشها تتقدم لاحتلال هذه المناطق حتى هبت ثورة مسلحة بقيادة الثائر الريسولي ، وظلت الحرب سجالاً بين الفريقين ولما تبين لإسبانيا أنها عاجزة عن الحاق الهزيمة بالثائرين حاولت أن تصالحهم وتكفئ مؤقتاً بالاستيلاء على السواحل ، كما بدأت تلجأ إلى وسائل المكر والخداع ، فكان الفريقان تارة يتحاربان وأخرى يتهادنان

هكذا كانت الحال في مراکش خلال الحرب العالمية الأولى ، وعند ما أشرفت على نهايتها ترددت في أنحاء العالم مبادئ الرئيس ويلسون تحمل السلام والأمن لجميع الشعوب ، وتعد الشعوب المغلوبة على أمرها باعطاءها حق تقرير المصير ، وتردد صدى هذه المبادئ في مراکش التي كانت ما تزال قريبة همد بالاستقلال ، فتحفز شعبها لخوض معركة الحرية متطلعا إلى الزعيم الذي يتولى تنظيم الثورة ويرشد الجهود المتفرقة تحت قيادته

وجدت مراکش في شخص الأمير محمد عبد الكريم الخطابي الزعيم الذي كانت تنتظره ، وكان الأمير خلال الحرب العالمية يتنقل بين بلاده وبين إسبانيا فكانه ذلك من الاتصال المباشر بأحوال السياسة العالمية وتطوراتها خلال الحرب فكان يعمل في السر على تنظيم الثورة وطريقة إمدادها بالأسلحة والمعدات وعندما وضعت الحرب الكبرى أوزارها عاد الأمير إلى وطنه بعد أن أخذ للثورة أهبتها ، وفي أوائل سنة ١٩٢٠ وجهت إسبانيا جيوشها لاحتلال منطقة الريف في شمال مراکش فهبت القبائل الريفية بقيادة الأمير تدافع عن حماها بكل

ما تملك ، واندلعت نار الثورة في الريف من أقصاه الى أقصاه ، وطفقت اسبانيا
توجهه الجيوش تلو الجيوش فسكان الجيش الريفي ينزل بها الهزائم المنكرة في كل
مرة ويرغمها على الاندحار متكبدة أفدح الخسائر

وخارت قوى الجيش الأسباني أمام شجاعة الريفيين وثار الرأي العام في
اسبانيا ضد الحرب كما تورد الجيش الأسباني وأعلن عصيانه لمواجهة الريفيين ،
وأصبحت الحكومة الأسبانية عاجزة عن مواجهة الموقف ، وكان ذلك من أهم
الاسباب في الانقلاب الحكومى في اسبانيا وإقامة حكومة السيركتار برئاسة
بريمو دي ريفيراسنة ١٩٣٣

ولم تجد المحاولات التى بذلها ديكتاتور اسبانيا للتغلب على الريفيين وانقضاء
سمعة الجيش الأسباني الذى توالى عليه الهزائم وأصبح قواده ما بين منكسر
ومنتحرف ، وما أشرفت سنة ١٩٣٤ على نهايتها حتى أصبحت المنطقة الشمالية التى
منحت لاسبانيا فى مراكش كلها تحت سيطرة الأمير ولم يبق بيد الأسبانيين منها
غير المدن الساحلية

وبرغم الهزائم المنكرة التى لحقت باسبانيا فإنها أثبت أن تعترف باستقلال
الريف ، وإزاء اصرارها وجه الأمير وفوده الى انجلترا وفرنسا وعصبة الأمم
طالباً منها الاعتراف باستقلال بلاده والتوسط بينه وبين اسبانيا لايقاف عدوانها
على وطنه الذى حرره بحمد السلاح

ولكن فرنسا كانت تقف بانصرافها ضد أهداف الأمير ، وتخشى ان
تتصل ثورته بالثورة القائمة ضدها فى منطقة نفوذها كما كانت تقدر الخطر الذى
سوف يهددها فى شمال افريقيا كله - وليس فى مراكش وحسب - إذا أصبحت
منطقة الريف مستقلة ولهذا عرقلت بنفوذها الدولى فى ذلك الحين مهمة وفود

الأمير ، ثم قررت أخيرا النزول الى الميدان ومعاونة اسبانيا في القضاء على الثورة الاستقلالية في الريف ، وسحاول الأمير جهده ان يتجنب الاشتباك معها في الحرب ولكن محاولاته لم تجد شيئا أمام تصميمها

وبعد نزول فرنسا الى الميدان أصبحت قوات الامير تواجه جيوش دولتين من اعظم دول أوروبا ، ولم يكن في طاقة قواته - مهما بلغت من الشجاعة والمقدرة - أن تهتم طويلا أمام جيوش دولتين تفوقها براحل عديدة سواء في العدد أو الأنظمة العسكرية أو الاسلحة الحربية الحديثة ، ومع ذلك فقد استطاع جيش الأمير أن يكيل للجيش الفرنسي ضربات هائلة في بادى الامر ، بل استطاع أن يقوم بزحف كبير بلغ به أبواب مدينتي تازة وفاس في منطقة النفوذ الفرنسي

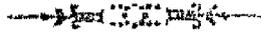
وفي مدمعان هذا الانتصار الذي أحرزه الأمير سارعت الدولتان الى عقد مؤتمر ثنائي بمديرية في مايو سنة ١٩٢٥ اتفقتا فيه على خطة حربية مشتركة للقضاء على الثورة اذا لم يسلم الأمير بدون قيد ولا شرط . وسرعان ما شرعت الدولتان في تنفيذ خططها الحربية ، وفي مقدمتها ضرب الحصار على سواحل الريف حتى لا تنسرب الاسلحة والمؤن الى جيش الأمير .

وبدخول سنة ١٩٢٦ بدأت هذه الثورة الاستقلالية تواجه نهايتها المحتومة حيث ادرك الاعياء جيوش الأمير بعد حرب طاحنة دامت خمس سنوات وعمت بلاد الريف المجاعة وانتشرت فيها الأمراض وأعوزتها الأدوية كما انقطع عنها كل مدد من الخارج ، حتى أصبح استمرار المقاومة ضربا من المستحيل

وازاء هذه الظروف القاسية حاول الأمير أن يصل مع فرنسا وحدها الى صلح شريف على أساس الاعتراف باستقلال اقليم الريف وترك الامر بعد ذلك بينه وبين اسبانيا لانه حتى هذه اللحظة كان ما يزال منتصرا عليها ، ولكن فرنسا

أبت الدخول في أية مفاوضات دون مشاركة اسبانيا فاضطر الأمير الى المذابحة
 وعقد من أجل ذلك مؤتمر مدينة (وجدة) فيما بين ١٧ ابريل و ٧ مايو ١٩٢٦
 واشترط مندوبو الدولتين قبل الشروع في المفاوضات احتلال مراشكز مهيمنة
 في الريف وابعاد الامير حالا ، ولم يكن من المنتظر بطبيعة الحال ان يقبل مندوبو
 الامير هذا ، فانفض المؤتمر دون الوصول الى نتيجة ، واعتبه هجوم جيوش
 الدولتين على الريف من جميع جهاته وتطويق جيش الامير تطويقا تاما
 أصبح الأمير بعد هذا عاجزا عن متابعة الحرب دون ان يعرض جيشه
 للاستئصال وبلاده للدمار فقرر ان يلقي السلاح وينسلم نفسه الى فرنسا ، فتم هذا
 التسليم يوم الخميس ٢٧ مايو سنة ١٩٢٦ وبعد ثلاثة اشهر نفته فرنسا الى جزيرة
 رينيون حيث ما يزال بها الى الآن

الفصل الرابع الحركة السياسية



السياسة البربرية

بدأت الحركة السياسية المنظمة في مراكش عند ما عزم الفرنسيون على تنفيذ سياستهم البربرية التي ترمي الى فصل سكان جبال الاطلس عن سكان الصحول في الادارة والتشريع بدعوى ان الاولين بربر والآخرين عرب ، فما كادت فرنسا تصدر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ مرسوما يقضى بتنفيذ هذه السياسة حتى ثار المراكشيون في وجهها محتجين ومتظاهرين في كل مكان فقاومت فرنسا هذه الحركة مقاومة عنيفة ، وشردت زعماءها وألقت القبض على المشتركين فيها وزجت بهم في غياهب السجن

* * *

كتلة العمل الوطني

ومن هذه المعارضة التي قام بها المراكشيون ضد هذا المرسوم تسكونت نواة الحركة الوطنية الحديثة في مراكش فتألفت (كتلة العمل الوطني) التي كانت تضم ممثلين من جميع انحاء البلاد ، على الرغم من أن ادارة الحماية لم تأذن بتسكوبينها وكانت اول معضلة واجهت الكتلة هي مسألة الحريات العامة فقد كانت السياسة

المتبعة هي منع المراكشيين من التمتع باى نوع من انواع الحريات فكان على
السلطة ان تكافح اولاً من اجل تحقيق هذه الحريات وخاصة حريات القول
والنشر والاجتماع حتى يتسنى لها أن تملك الوسائل الضرورية لتتوير الراى العام
والتعبير عن رغبات البلاد وكانت القيود المفروضة على اصدار الصحف العربية
قيوداً ثقيلة بحيث لا تسمح للمراكشيين باصدار اية صحيفة حرة وازاء هذا
لجأت السلطة الى اصدار بيانات دورية مطبوعة على الآلة الكاتبة توزع سرياً على
الشعب . ونظراً لان الصحافة الفرنسية تتمتع بحرية عامة فقد لجأت السلطة
الى اصدار صحيفة فرنسية في مراكش باسم (عمل الشعب) كانت تهاجم
تصرفات الادارة الفرنسية وتطالب باطلاق الحريات العامة ، ولما عطمتها
السلطة الفرنسية أصدرت السلطة صحيفة فرنسية اخرى باسم (العمل الشعبى) كما اصدر
وقدها في باريس مجلة فرنسية باسم المغرب ، وقد تعرضت هذه الصحف غير ما
مرة الى الايقاف والتعطيل وفرض الغرامات الفادحة وكانت السلطة كالماء عظامت
صحفها تواصل كفاحها باصدار بيانات دورية مطبوعة على الآلة الكاتبة توزعها
على الشعب سرياً

* * *

مطالب الشعب المراكشى

وفي سنة ١٩٣٤ وضمت السلطة بعد دراسة وافية للحالة في مراكش من
جميع النواحي مطالب مفصلة عن الاصلاحات التى تتطلبها البلاد من النواحي
السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية ورفعتها الى جلالة الملك والى ادارة
الحماية في مراكش كما ارسلت وفداً الى باريس لتقديمها الى الحكومة
الفرنسية وقد أعرب الشعب عن تأييده التام لهذه المطالب بالوف العرائض

التي قدمها الى حكومة جلالة الملك وادارة الحماية التي وجدت نفسها امام مطالبة
اجماعية قوية لم تستطع ازاءها ان تعلن رفضها لهذه المطالب خشية ان تصطدم
بشورة الرأي العام فلبجات الى سياسة المماطلة وبذل الوعود ، واعلنت انها قد
سكنت لجنة من الاختصاصيين لدراسة هذه المطالب واختيار الوسائل لتنفيذها
ومرت على ذلك حوالي ثلاث سنوات دون ان تهتم ادارة الحماية بالوفاء بوعودها
وكانت الكتلة خلال ذلك تقدم المذكرات وترسل الوفود الى باريس لتبين
الضرورات الملحة التي تقضى بالشروع عاجلا في تنفيذ مشروع الاصلاح وانبعثت
الصيحات سنة ١٩٣٦ من المراكشيين ومن بعض الشخصيات الفرنسية المؤيدة
لهم في فرنسا بضرورة الشروع في تنفيذ الاصلاح . وازاء هذه الصيحات المدوية
أظهر الفرنسيون بعض الميل الى التفاهم فأبلغوا الكتلة ان تنفيذ الاصلاحات
التي اقترحتها يتطلب مدة طويلة ومصر وفات كبيرة لا تتحملها ميزانية مراكش
ولذلك فهم يقترحون ان تتقدم الكتلة بمشروع يقتصر على الاصلاحات التي
تحتتمها الضرورات العاجلة ، وفي الوقت نفسه لا يسكون في تنفيذها ارهاق للميزانية
وعلى الرغم من ان الكتلة لم تتقدم بمشروعها الأول الا بعد ان تبينت أن
في طاقة مالية الدولة الانفاق على تنفيذه ، وان انجازه لا يستغرق اكثر من عشر
سنوات على الرغم من ذلك فان الكتلة كونت في الحال لجنة لوضع مشروع
يتضمن المطالب الضرورية ، وبعد وضع المشروع ، دعت الكتلة الى عقد مؤتمر
بالرباط حضره ممثلون من جميع الانحاء ووفق فيه على المشروع ، ثم قدم للحكومة
وانسالت الكتلة وفدا الى فرنسا للمطالبة بتنفيذه

ومرت الايام دون أن تنفذ ادارة الحماية من هذا المشروع شيئا وتبين للرأي
العام ان ما تتعلل به من عجز الميزانية ومن طول المدة التي يستغرقها انجاز
المشروع كل ذلك انما هو ذر الرماد في العيون وان السبب الحقيقي كامن في

الافسكار التي تسيطر على ادارة الحماية ، وفي روح الاستعمار المتغلغلة في اعماقها فهذه الروح هي التي كانت تمنعها من تحقيق مطالب البلاد والفرنسيون الذين يسيطرون على تقاليد البلاد ويحكمونها حكما ديكتاتوريا لا يسمح بأية حرية عامة وهم يضمون الخطط المنظمة لعرقلة التطور في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولم يكن من اليسير على هؤلاء الفرنسيين ان يوافقوا على مشروع الكتلة الاصلاحية القائم على اطلاق الحريات وادخال الاصلاحات اللازمة لتمكين المراكشيين من التطور والسير قدما نحو الرقي

أضف الى ذلك ان الجالية الفرنسية الموجودة في مراكش - وهي جالية يبلغ تعدادها حوالي ٥٠٠ الف وتتصرف في أحسن الأراضي الزراعية ، كما تسيطر على جميع المرافق الحيوية في البلاد - كانت دائما تقف في وجه أى اصلاح يستفيد منه المراكشيون ، ولها من النفوذ ما يجعلها تتحكم في ادارة البلاد بحيث تعرقل اصدار أى قانون يعارض مصالحها العامة . هذه هي الاسباب الحقيقية التي حالت دون تنفيذ مشروع الاصلاح ، على الرغم من أنه كان يقوم على الالتزامات التي تعهدت بها فرنسا مراكش في معاهدة الحماية ، وعلى الرغم من هذه المطالب كانت بسيطة وخالية من أى صبغة تطرفية

حوادث سنة ١٩٣٦

وازاء هذا دعت كتلة العمل الوطني الى عقد مؤتمر عام في نوفمبر سنة ١٩٣٦ بمدينة الدار البيضاء للنظر في الحالة واتخاذ القرارات الضرورية ولكن السلطة الفرنسية منعت عقد هذا المؤتمر وأرسلت فرقي الشرطة والجند الى مكان انعقاده

لتفريق المجتمعين ثم ألقت القبض على رئيس المؤتمر السيد محمد هلال القاسمي وزميله السيد محمد الحسن الوزاني وما كادت تنتشر انباء منع المؤتمر والقبض على الزعيمين حتى هاجت البلاد ضد هذا التصرف العاثر وقامت المظاهرات في جميع انحاءها وكانت اعنفها مظاهرات مدينة فاس ومدينة مراکش والدار البيضاء ووجدة فقد داهم الجيش فيها المتظاهرين ولقى القبض على حوالي ٣٠٠ شخص واصدرت السلطة الفرنسية أوامر مشددة بمنع التظاهر ، ولكن البلاد لم ترهبها هذه الأوامر فاستمرت المظاهرات والاضراب طيلة شهر نوفمبر ، وفي كل يوم تلقى الادارة القبض على العشرات في كل مدينة ، ومع كل ذلك فانها لن تستطيع ان توقف تيار المظاهرات الجارف وخافت ان يتحول الأمر الى البوادي فاضطرت الى اطلاق سراح المعتقلين وفي مقدمتهم زعماء كتلة العمل الوطني وخرجت الحركة الوطنية من هذا الصدام وهي أقوى ايماناً وأصلب عوداً فالتف الشعب حولها وأمكن لرجال الحركة لأول مرة في تاريخ الحماية ان يفتحوا مراكز عرقية في جميع أنحاء البلاد

حوادث سنة ١٩٣٧

ترعرعت الحركة الوطنية اثناء الشهور التالية بشكل أزعج الفرنسيين فراع سلطة الحماية هذا النجاح، ولم يمض على حوادث نوفمبر أكثر من ثلاثة شهور حتى كانت البلاد كبيرها وصغيرها من أدناها إلى أعصاها تنادي بتنفيذ المطالب الوطنية وبدلاً من ان يستجيب الفرنسيون لهذا النداء قرروا حل كتلة العمل الوطني واخترع الجنرال نوجيس (المقيم العام اذ ذاك) اتهامات مختلفة الصقها برجال الكتلة وأصدر اعتماداً على ذلك قراراً وزارياً يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٣٧

يقضى بحل الكتلة (لانها تهدد الأمن العام ، وتلحق الضرر بسلطة جلالة الملك
وتقاليد الاسلام المتبينة)

وانتقل المقيم العام في اليوم نفسه من العاصمة الى فاس حيث المركز الرئيسي
للكتلة واستدعى السيد محمد علال الفاسي رئيسها ليبلغه قرار الحل بحضور الجنرال
بلان الحاكم العسكري المدينة ليقول له : (اني أصدرت أوامري الى الجنرال
بلان باحتلال مراكز الكتلة احتلالا عسكريا اذا هي لم تقبل في ظرف ٢٤ ساعة
وانكم لا تستطيعون مقاومة فرنسا التي تملك اعظم قوة) فاجابه السيد علال (ان
فرنسا ان كانت تملك هذه القوة المادية فاننا نملك قوة اسمى منها هي قوة ايماننا)
كانت سلطة الحماية الفرنسية قد أرصدت قرأتها المسلحة في كل مكان استعدادا لقمع
اية حركة تبدو من جانب الشعب فقرر رجال الكتلة أن يفوتوا عليها هذه
الفرصة بحل كتلتهم مع استمرارهم في العمل تحت اسم الحركة الوطنية ،
وتكون على اثر ذلك (الحزب الوطني المراكشي) برئاسة السيد محمد علال
الفاسي الى جانب (حزب الحركة القومية) الذي كان برئاسة السيد محمد حسن
الوزاني

اما موقف ادارة الحماية من مطالب البلاد الوطنية فلم يتحول قيد انملة عن
خطتها الاولى ، على الرغم من أن البلاد في هذا الوقت كانت تخنقها المجاعة وازدادت
الى ذلك انها أطلقت يد حكام البوادي ليرهبوا الفلاحين ويمنعواهم من الاتصال
بالحركة الوطنية في المدن تمهيدا للاصطدام بها لان احكام الفرنسيين الواسعة
في مراكش كانت قد اصطدمت جميعها بهذه الحركة التي هددها في الصميم ، وقد
تم هذا الاصطدام الرهيب بين الشعب المراكشي وجنود الحماية في شهر
أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٢٧

الميثاق الوطني

فقد دعا الحزب الوطني الى عقد مؤتمر عام بالرباط في يوم ١٣ اكتوبر من السنة المذكورة حضره ممثلو فروع الحزب وبعد الاستماع الى بيانات رجاله اصدر المؤتمر ميثاقا وطنيا يتضمن القرارات التالية

اولا - الاحتجاج على الاضطهادات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في المصن والبيواد وعلى تقييد الحريات العامة خصوصا حرية الصحافة

ثانيا - استنكار كل التهم الباطلة التي يلصقها الفرنسيون برجال الحزب الوطني وتأكيده ان حركته ليس لها اتصال بأي عامل خارجي

ثالثا - لا تفاهم مع الحكومة الا بعد العدول عن خنق الحريات والشروع في تنفيذ المطالب الوطنية

رابعا - يلتزم المؤتمرون بقاومة تصرفات سلطة الحماية الجزائر ، ويكون اختيار الوسائل للمسؤولين في الحزب الوطني

خامسا - يعاهد المؤتمرون الله على تنفيذ قرارات هذا الميثاق ويعلمون ان استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة

* * *

وبعد اعلان هذا الميثاق اقت السلطة الفرنسية القبض على رئيس الحزب السيد محمد علال الفاسي واحتملت الفرق السينغالية جميع مراكز الحزب ، فاعلان الاضراب عقب ذلك في جميع انحاء البلاد ونظمت مظاهرات اشترك فيها الالوف فقوامتها السلطة الفرنسية ووزعت الجنود المدججين بالسلاح في كل مكان ونهبت المدافع لارهاب الأهالي وزاد هذه الحركة روعة اعلان حزب الحركة القومية تضامنه مع الحزب الوطني

واستمرت هذه المظاهرات ستة شهور كاملة أعلنت خلالها الأحكام العرفية
واباح الفرنسيون فيها لجنود السينغال ان يطلقوا الرصاص على المتظاهرين العزل
وفي كل يوم كانت تلقى القبض على العشرات في كل مدينة حتى بلغ عدد المسجونين
في هذه الحوادث حوالي الالفين وفي مقدمتهم زعماء الحزب الوطني وحزب
الحركة القومية وحكم عليهم بمدد تبلغ ثلاث سنين مع الاشغال الشاقة
اما زعيم الحزب الوطني السيد محمد علال الفاسي فقد نفى الى الجابون بافريقيا
الاستوائية حيث لا يزال بها الى الآن ، ولا يزال زميله رئيس الحركة القومية
السيد محمد الحسن الوزاني معتقلا بمدينة (يتزر) في جنوب مراكش ، وبعد
هذا صممت ادارة الحماية على أن تقف في وجه كل حركة وتقاومها بجد السلاح
مهما كلفها الامر فاستمرت تشجيع الارهاب في البلاد وتحكمها بنظم دكتاتورية
قاسية حتى قامت الحرب الاخيرة فاستغل الفرنسيون ما تفرضه من ضرورات
وشددوا الاحكام العرفية وأفرطوا في ارضاء عيونهم في كل مسكان ومع ذلك
فقد استمرت الحركة الوطنية خفية في النفوس تعمل في طي السكتان لتظهر في
الوقت المناسب وتواجه المستعمرين برغبات البلاد موحدة تحت كلمة واحدة

* * *

موادتنا يناير وفبراير سنة ١٩٤٤

ما اهلنا سنة ١٩٤٤ ورأى الوطنيون ان الظروف مواتية لاعلان المطالبة
بحقوق البلاد حتى اجتمعت جميع الهيئات السياسية القديمة وتكلمت في حزب
واحد هو حزب الاستقلال وامضت في يناير من السنة المذكورة وثيقة حددت
فيها مطالب مراكش الوطنية فيما يلي
اولا - المطالبة باستقلال مراكش ووحدة اراضيها

ثانيا - الانحياز من جلاله الملك السعي لدى الدول للاعتراف بهذا الاستقلال
ثالثا - الانضمام الى ميثاق الاطلسي والمطالبة بالاشتراك في مؤتمر الصلح
رابعا - اصدار الدستور

وقد قدمت هذه الوثيقة الى جلاله الملك والى المندوب الفرنسي وممثلي الحلفاء
وشمل جلاله ملك مرا ككش هذه الحركة برعايته ، فأمر بتكوين لجنة وزارية
لمفاوضة حزب الاستقلال والاتفاق معه على وسائل تحقيق المطالب الوطنية
واستمرت هذه المفاوضات ثمانية عشر يوما كانت الوفود خلالها تفقد من جميع
أنحاء البلاد على العاصمة لتعلن تأييدها وتضامنها مع حزب الاستقلال كما ارسل
الشعب مئات العرائض والبرقيات معلنا فيها تأييده

شده الفرنسيون أمام هذه الحركة الاجتماعية وترددوا في قمعها في بادىء الأمر
خشية ان تلقى بعض التأييد من دول الحلفاء كما لقيته حركة لبنان ولكنهم أخيرا
أقدموا على مقاومتها بعد أن أهدوا وسائلهم الجهنمية ، فشهدت مرا ككش منذ
٢٩ يناير سنة ١٩٤٤ من قسوة الفرنسيين ووحشية جنودهم السنغاليين مأساة
من الحوادث الدامية دامت ستة شهور أباح فيها الفرنسيون لظلمهم
المتوحشين قتل المراكشيين وتعذيبهم والتمثيل بهم واقتحام منازلهم ومتاجرهم
لنهب ما فيها ، رذهب ضحية هذه الحوادث عشرات من الشباب والشيوخ
والنساء والاطفال والقي بالمئات من الأبرياء في غياهب السجون ، ونفى زعيم
الحركة السيد احمد بلا فريج الى كورسيكا ، اما الوزراء الذين أيدوا هذه الحركة
فقد عزلتهم سلطة الحماية من مناصبهم كما عزلت جميع الموظفين الذين تضامنوا
معهم وفرضت غرامات فادحة على اغنياء التجار بلغت أحيانا حدا للمليونين والثلاثة
من الفرنكات كما عودرت بضائعهم ارنهبها السنغاليون
ورغم هذا كله فان الشعب المراكشي ما يزال متشبثا بمطالبة الوطنية التي اعلنها

حزب الاستقلال في وثيقته ولم تمض مناسبة منذ يناير سنة ١٩٤٤ دون ان يعلن عنها ويقدم في شأنها المذكرات الى الحكومة الفرنسية ، وقد قدم بها مذكرات ايضا الى مؤتمر سان فرانسيسكو وهيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

* * *

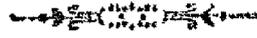
الحركة السياسية في المناطق الخلفية

كانت الحركة السياسية في المنطقة الخلفية - في الشمال - دائما حلقة متصلة بالحركة السياسية في المنطقة التي تحميها فرنسا - في الجنوب - لان التقسيم السياسي الذي فرض على مراکش لم يؤثر في شعور المراكشيين بوحدتهم و إخلاصهم لبلادهم التي ظلت مستقلة ووحدة القرون الطوال فقد قدمت في تطوان الى سمو الخليفة والى ادارة الحماية الاسبانية نفس المطالب التي قدمت الى جلالة السلطان والى ادارة الحماية الفرنسية في الرباط

وقد وعد الجنرال فرانكو أثناء الحرب الاهلية الاسبانية بان مراکش منطقة النفوذ الاسباني ستنال حظها من زهور النصر مقابل المساعدات التي قدمها المراكشيون لحركته ولكن بعد ماتم له النصر نسي وعوده ولم يقدم للمراكشيين غير اشواك الزهور وقام رجال الحماية الاسبانية بتنفيذ سياسة القمع والارهاب بمثل ما قام به رجال الحماية الفرنسية وقد استمر الوطنيون هناك في المطالبة بوحدة الاراضي المراكشية و الغاء التقسيم الذي الحق بالبلاد اضرار افادحة ثم طالبوا باستقلال مراکش و الغاء نظام الحماية

الفصل الخامس

مستقبل مراکش



عرضنا في الفصول السابقة إلى المعالم البارزة لمعركة الحرية في البلاد المراكشية وحرصنا على ان لا نتعرض للتفاصيل المتشعبة التي كانت تلهب المعركة ذلك ان خلف هذه المعالم البارزة مئات من المشاكل يصطدم بها المراكشي حيث اتجه في حياته اليومية. ومراكش الآن تطالب بالاستقلال منذ يناير سنة ١٩٤٤ كما اسلفنا واننا نبادر هنا الى القول بان نزوعها الى هذا الاستقلال ليس مجرد عاطفة توحىها تلك السنين الطويلة التي توارث خلالها المراكشيون الحرية اباعن جدمند نشأت دولة الادارة المراكشية في القرن الثاني الهجري ، ولكن هذا النزوع ايضا تدعمه المصلحة المادية الملحوسة اذ باتت مختلف الطبقات مهددة في كيانها بسبب نظام الحماية ، هذا النظام الفوضوي الذي اشاع الفساد في الادارة والرشوة في الحكومة واتصفت للجبل ضد العلم وخنق الحريات واغتصب الحقوق وامتنع الفضائل واحتفل بالردائل ، هذا النظام الذي اجاع الابدان والارواح وامان الكرامة الانسانية فليس من الغريب اذن أن يجمع أهل هذه البلاد على طلب الاستقلال والقضاء على معاهدة الحماية القاسية . فقد طالب المراكشيون بالاصلاح منذ سنة ١٩١٢ ولم يدفعهم الى المطالبة بالاستقلال الا بأسهم من ان يأتيهم هذا الاصلاح من قبل فرنسا ولا اسبانيا . فالمطالبة القوية بالاستقلال اذن تستند اولا الى الخطر المشترك الاجماعي الذي لا يعيش في ما من منه اى فرد مراكشي وثانيا الى اليأس من الاصلاح ما دام الاجنبي هو صاحب

الكلمة القاصلة في مقادير الأمة

فما هو مستقبل مراكش المطالبة بالاستقلال ؟ لصنا نزيد هنا أن تنبأ . ولكن يوجد في الحاضر أحيانا ما يدل على المستقبل . فهناك أولا الاستعداد الذاتي في مراكش ثم هناك قيام الجامعة العربية ثم مشروع الوحدة الفرنسية

الاستعداد الذاتي

ما تزال ذكرى الاستقلال عالقة بالاذهان وما يزال الآف من المراكشيين يذكرون تلك الأيام ويتحدثون عنها فليست هناك فترة فاصلة بين الجيل الذي فقد الاستقلال والجيل الذي يطالب به ومن هنا قوة الاستعداد الذاتي في مراكش يقول المارشال ليوتي . وهو الذي أشرف على تأسيس نظام الحماية . (وجدنا هنا في الحقيقة دولة ووجدنا شعبا . نعم ان هذا الشعب قد مرت عليه أزمة فوضى ولكنها نسبيا أزمة حديثة ، وهي أزمة حكومية أكثر منها أزمة اجتماعية ، وإذا كانت حكومة المخزن - الحكومة المراكشية - قد أصبحت صورية وقتئذ فإنها كانت على الأقل لا تزال قائمة ويكفي ان نرجع الى الوراء بضع سنين لنجد حكومة مراكشية فعالة لها في العالم شكل دولة ، مع وزراء كبار وسفراء عظام ذوي علاقات مع رجال الدول الأوروبية ما يزال الكثيرون منهم على قيد الحياة الى الآن . وتتميش معهم ذكرهم دائما وأبدا . على ان أكثر المؤسسات المراكشية كانت ما تزال قائمة عند وصولنا وهي على اختلافها تمثل حقائق واقعية . وكانت هناك عدة مراكز تجارية لها وكلاء في كبريات الموانئ الإنجليزية والألمانية والإيطالية وفوق ذلك ووجدنا طبقة متنورة غنية قدمت من اليسوريين .. يضاف الى ذلك ان عامة الشعب المراكشي سليمة من الجمود فهي عاملة نشيطة ظامنة الى

المعرفة قابلة للتجديد متمسكة بالأرض والملكية والفلاحة
هذه شهادة رجل كرس حياته لتثبيت قدم فرنسا في مراکش ، وقد
اراد بذلك ان ينبه الحكومة الفرنسية الى هذه الحقائق لكي تتصرف على ضوئها
وكلمات المرشال عميقة جدا فهي خلاصة دراسة طويلة شاقة كادت تستغرق
حياته كلها

وقال مؤلف الإنجليزي آخر حوالي سنة ١٩٤٢ (لقد قفزت مراکش هلى
حقة الف سنة)

وهذا ما حصل بالفعل فان تطور هذه البلاد يستطيع ان يلبسه كل واحد
فهو سريع وواضح ، ويكفى أن نقول ان الاطفال يستغربون لما يحكيه عن مراکش
من يكبر ونهم بعشر سنين فقط ، ونقطة الضعف في نظام الحماية هو عجزه عن
متابعة التقدم المطرد الذى يأتي فى شكل أمواج كاسحة فى فترات قصيرة من الزمن
والشعب المراكشى شعب نشيط . فهو يعيش فى بلاد مختلفة المناطق منها
الجبال العالية والسهول الخصبة وصحراء الجنوب . وهذه المناطق تتفاضل
بامتدادها فيحدث ذلك قوة فى الشعب ويمده بعناصر النشاط ولا توجد فيه
الملكيات الضخمة الاقطاعية ، بحيث توجد طبقة متميزة من الاثرياء بل تشيع
فيه الملكيات الصغيرة التى تضمن الرزق والعمل لا كبر عدد ممكن من ابناء البلاد
ولذلك فان الفوارق بين الطبقات ضئيلة ويسهل على الناس اجتيازها ولذلك
ايضا فان المراكشى دائب العمل وبعيد كل البعد عن اليأس واذا أصابت البلاد
كارثة أصابتها جميعا واذا أصابها خير أصابها جميعا

والمراكشى فى نفس الوقت معز بنفسه وهو شديد الاعتماد عليها ثم هو
محارب عتيد بالوراثة ولكنه فى نفس الوقت مرهف العاطفة مشوب الخيال
فاذا رجعنا الى استعدادة الفطرى للتطور السريع استطعنا ان ننظر الى معركة

الحرية في مراکش كما ننظر الى العملية الخصائية ليس لها سوى مثل واحد صحيح هو أنه لا توجد قوة تستطيع ان تقف في وجه استقلال هذه البلاد. ذلك ان قوة الاندفاع في امواج تطور مراکش تزداد قوة كلما تقدمت الى الامام وسوف يأتي يوم قريب تستطيع فيه أن تسوق أمامها الجبال .

الوحدة الفرنسية

على انه يوجد من الفرنسيين من يدرك هذه الحقائق ، ولكن هؤلاء ايضا يريدون استغلالها في سبيل مصلحة الامبراطورية لكي ينتهي ذلك بضم مراکش اليها . وهم يوصون بتأسيس وحدة فرنسية شبيهة بالكومنولث الانجلىزى وفعلا نصت المادة ٤١ من دستور الجمهورية الرابعة على تكوين الوحدة الفرنسية من حكومة فرنسا وحكومة مراکش وحكومة تونس وحكومة الهند الصينية .

وما يلاحظ هنا أن الوحدة الفرنسية المزمع انشاؤها نوع من التقايد لنظام الدمنيون الانجلىزى ولكن يغفل واضعو الوحدة الفرنسية عن أن النظام الانجلىزى خلاصة عوامل تاريخية تطورت مع الزمن إلى أن انتهت سنة ١٩٢٢ إلى قانون وسمنستر الذي كسبت به كل دراهم حق الانفصال ، وهناك في نفس الوقت عوامل أخرى مستمدة من اللغة والدين وتقارب العقليات لا وجود له في البلاد التي تتكون منها هذه الوحدة مع استثناء مراکش وتونس اما فرنسا والهند الصينية فشعبان اجنبيان تماما عن هذين القطرين

ثم ان الوحدة الفرنسية تعتبر منحة من فرنسا الى هذه البلاد بينما حقوقها طبيعية وانما اغتصبها فرنسا ولا أدل على ذلك من أن المادة ٤١ - وهي مادة الدستور الذي رفضه الشعب الفرنسي في الاستفتاء الأخير - وضعت دون استشارة أي أحد من أبناء هذه البلاد . فالمساواة اذن مفقودة منذ اليوم الأول

وهذا ما يدعو الى الاعتقاد بان سوء النية ما تزال مسيطرة على عقول الفرنسيين
أضف الى ذلك أن تصرفات فرنسا بالنسبة الى مراكش ظلت كما كانت
من قبل حتى بعد التفكير في تأسيس الوحدة الفرنسية ذلك أنها اعتدت اعتماد
خطيراً في ابريل من السنة الحالية على السيادة المراكشية إذ أسست دائرة انتخابية
في الاراضي المراكشية للفرنسيين المقيمين بها ومنحتهم ثلاثة كراسي في المجلس
التأسيسي ، وقد احتج على ذلك جلالة الملك وهدد برفع القضية الى مجلس الامن
اذالم يوضع احتجاجه موضع الاعتبار كما احتج على ذلك حزب الاستقلال
القوى احتجاجات متكررة ولم يبد أن الفرنسيين قد تزحزحوا عن عزمهم رغم
ذلك الى الآن

واذا كان الفرنسيون يريدون أن يبرهنوا على حسن نيتهم فليس لهم سوى
طريقة واحدة هي ان يرفعوا قوتهم لكي يتمكن المراكشيون من وضع نظام
دستوري يستطيع بواسطته العالم اجمع ان يعرف ارادتهم ولكي
ينضم بحض ارادته الى الجامعة العربية او الوحدة الفرنسية أو يظل بمنعزل عن
هذه وتلك

أما الاسماء فان مراكش لا تقسم لها أي وزن فالاستعمار والانتداب
والحماية والوصاية والوحدة شيء واحد تعددت اسماؤه لكي تختفي وراء ذلك
حقيقة الغلبة والسيطرة والقهر ، والمراكشيون يفضاون الاستمرار في معركة
الحرية على أن ينالوا حقوقاً جوفاء وليس ادل على ان الوحدة الفرنسية ذر للرماد
في العيون من أن فرنسا عارضت في استقلال برقة وطرابلس لكي لا تتاخم
الحرية شمال إفريقيا الذي تسيطر عليه فالفرنسيون يستطيعون ان يصموا العرب
بما شاءوا واسكنهم لا يستطيعون ان يصمواهم بالغباء

الجامعة العربية

لا يستطيع أحد أن يهمل موضوع الجامعة العربية وهو يتحدث عن مستقبل الحرية في مراکش ذلك أن هذه البلاد القوية بذاتها تستمد قوة أخرى من شقيقاتها العربية المتحدة في الجامعة . ولقد عبر معاداة الأمين العام في مختلف المناسبات - بل ومنتزعا كل مناسبة - للتتويه بما يقاسيه أبناء شمال إفريقيا من الاضطهاد الفرنسي ، كما عبر عن تأييد الجامعة لمطالب هذه البلاد القومية وعطفها عليها واستعدادها لاثارة قضيتها في الوقت المناسب .

وقد اجتمع حضرات اصحاب الجلالة والنفخامة ملوك العرب ورؤسائهم بدعوة جلالة ملك مصر العظيم يوم ٢٨ مايو من السنة الحالية لتمتين الروابط بين البلاد العربية وبحث قضاياها وكان مما عرضوا له مشكلة الشمال الافريقي ، وجاء في البلاغ الرسمي الصادر بعد الاجتماع « ثم تناولوا شئون البلاد العربية الاخرى - أي غير المستقلة - وقد عرض عليهم ~~كثيرا~~ من شكواها فوجدوا أنفسهم متفقين على وجوب السعي لحرثها وتركوا الجامعة الدول العربية أن تسعى لتحقيق رغبات أهلها ومشاركتهم في جامعة الدول العربية .

ونحن نعلم انه لانهاية للخدمات التي تستطيع ان تقدمها جامعة الدول العربية إلى شمال إفريقيا ولكننا نقدر رزانتها بقدر ما نتمنى تسرعها ، ولا يمكن الشيء الذي لانشك فيه هو أن الجامعة العربية هي الأساس الذي سوف تقوم عليه حرية الشعب العربي في مشارق الارض ومغاربها .

وليست المسألة هنا مجرد عاطفة تتأجج بها نفوس العرب وتدفعهم حينما كانوا إلى الالتفاف حول جامعتهم ، بل هناك قاعدة أساسية لا يمكن اغفالها وهي أن الحرية العربية لا تتجزأ ، وسوف تظل ناقصة ما دام هناك أعضاء بعيدة عن

جسمها او مشلولة في جسمها ، وان تم حرية العرب الا اذا فككت القيود عن جميع اعضاء الجسم العربي . ولكن فك بعض هذه القيود عن بعض الاعضاء ايدان ببداية النهاية لعصر الاستعمار .

ولنا في تصرفات الدول العربية منفردة ومجتمعة الف دليل على أنها تدرك هذا تمام الادراك . على أن نكبات الزمن التي حاقت بهذا الشعب الذي قدم للحضارة خدمات لا تنسى . سوف لا تستطيع أبدا أن تفرق بعد اليوم بين أعضاء شعب واحد ما يزال الى اليوم يحتفظ بأقوى مميزات الوحدة .

المقدمة

أصبحت جميع الدول الصغيرة بخيبة أمل مرير بعد انتهاء الحرب فتد كان يخيل الى الناس أن المشاكل العالمية الكبيرة سوف تحل وبذلك تجسد الدول الصغيرة الفرصة سانحة لمناقشة الدول الكبيرة الحساب ولكن برهنت الايام على أن المشاكل العالمية الكبرى ما تزال بعيدة عن الحلول الصحيحة وعلى أن القوة ما تزال هي العامل الرئيسي في العالم الدولي .

ومر اكش تعرف ان مشكلتها ان هي الا واحدة من بين آلاف المشاكل العالمية الموضوعة على الرف وهي كبيرة الامل في أن تتاح لها الفرصة لعرض قضيتها على أنها قضية دولية اذا هي يشت من التفاهم مع فرنسا ولن تمسك وسيلة لذلك

أما الآن فان مرا كش في موقف الانتظار وهي تقدر المشاكل الاخرى التي تواجه فرنسا ونحوها من الناحية الداخلية وهي ترجو من صميم قلبها ان يخلف التعقل ذلك الطيش القديم الذي تسبب في خلق كل هذه العداوة الموجودة اليوم

بين المراكشيين والفرنسيين. واذا كانت الحوادث الاخيرة لا تدع مجالاً للشك في أن فرنسا ما قبل الحرب هي نفس فرنسا ما بعد الحرب وان العقلية الفرنسية لم تستفد من التجارب الاخيرة فان مراكش ما تزال تأمل وهي تنتظر ولكن الايام سوف تضع بكل تأكيد هذا الانتظار

فاذا اتفق الشعبان على حل يحفظ للفرنسيين مصالحهم وللراكشيين كرامتهم ويحقق لهم آمالهم فان مراكش سوف تنصرف في هدوء الى الاصلاح الداخلي اما اذا حاول جبارة المادة الاستمرار في السيطرة من جديد وعادت السيادة للحميدو النار فان مراكش سوف تنهض في وجه العاصفة لتسير بخطى دامية وثابتة نحو مستقبلها الذي لا شك فيه. سوف تسير بخطى دامية مجهدة والانفاس تتلقى النبال الفرنسية والاسبانية من كل اتجاه ولكنها سوف تسير بالرغم من ذلك عالية الرأس وضاحة الجبين حتى تسترد مكانتها في التاريخ وتستمر في اداء واجبها نحو الحضارة والانسانية

ان معركة الحرية في مراكش حلقة من حلقات معركة الحرية في العالم وما نشيت معركة للحرية فوق هذه الارض الا كان فيها فريقان: ظالم ومظلوم ومهما تستمر هذه المعركة في مراكش في المستقبل ومهما تطورت وتمعدت فلن تكون لها الا نتيجة واحدة محتملة هي: الويل للظالم والعاقة للمظلوم

القاهرة ١ / ٦ / ١٩٤٦